

قضايا بحثية 2

الواجب 8



قضايا بحثية 2

إعداد الطالب
محمد بن فراج الفراج
دكتورة الإدارة – المستوى الثاني
الرقم الجامعي : 253001857

الأجندة

الهدف من الواجب	1
متطلبات المهمة	2
المعلومات العامة للبحث العلمي	3
عرض منهجية الدراستين	4
تحليل النتائج الإحصائية	5
المناقشة النقدية	6
الربط مع الأدبيات السابقة	7
المقارنة بين الدراستين	8

الواجب

8

الهدف



1. تحليل ومناقشة نتائج دراسات أكاديمية في ضوء الأطر النظرية.
2. تقييم مدى اتساق النتائج مع الأدبيات العلمية السابقة.
3. تفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بين النتائج بشكل نقدي.

متطلبات المهمة

- ☐ تحليل نتائج دراستين أكاديميتين وتفكيكها في ضوء المؤشرات الإحصائية المستخدمة.
- ☐ تقييم مستوى عمق التحليل الإحصائي والتميز بين الطابع الوصفي والتفسيري للنتائج.
- ☐ ربط نتائج كل دراسة بالأدبيات السابقة وتفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بشكل نقدي.
- ☐ بناء تحليل مقارن يوضح الفروق في النماذج التفسيرية بين الدراستين.
- ☐ استخلاص حكم تحليلي شامل يفسر طبيعة العلاقة بين المتغيرات وحدود أثرها المؤسسي.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلاي بوتنامة - خيس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال
المجادة: التسيير

يعتوان

أثر التحول الرقمي على أداء مؤسسات التعليم العالي
دراسة حالة جامعة المسيلة

إعداد الطالب(ة):
ثامري صلاح الدين

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة خيس مليانة	أستاذ محاضر أ	أ. شيشة نوال
مشرفا ومقررا	جامعة خيس مليانة	أستاذ محاضر أ	أ. رولامي عبد الحميد
ممتحنا	جامعة خيس مليانة	أستاذ محاضر أ	أ. بغدادي بلال
ممتحنا	جامعة خيس مليانة	أستاذ محاضر أ	أ. بوزناني الجيلاي
ممتحنا	المركز الجامعي تيبازة	استاذ التعليم العالي	أ. جليد نور الدين
ممتحنا	جامعة المدية	أستاذ محاضر أ	أ. بوخرص عبد العزيز

حدود الأثر التحويلي للتحول الرقمي على الأداء المؤسسي

النتائج الجوهرية

المتوسط	المستوى	الانحراف	البعد
3.45	مرتفع نسبيًا	0.84	الأكاديمي
3.40	متوسط مرتفع	0.80	الاجتماعي
3.10	متوسط	0.73	الإداري
3.31	متوسط	0.71	الكلّي

□ تكشف النتائج عن فجوة واضحة بين القوة التفسيرية للتحويل الرقمي ومستوى الأداء الفعلي؛ إذ تشير نماذج الانحدار إلى قدرة تفسيرية مرتفعة (R^2 تجاوزت 0.55 في الأبعاد التكنولوجية والتشريعية)، في حين ظل الأداء الكلي ضمن المستوى المتوسط، وتحديدًا الأداء الإداري عند أدنى قيمة (3.10).

□ تعكس انفصالاً بين تبني التكنولوجيا وتفعيلها تنظيمياً حيث يظهر من بيانات الدراسة أن البنية الرقمية قادرة على التأثير نظرياً، لكنها لم تتحول إلى ممارسات إدارية منتجة للقيمة ويتجلى ذلك عملياً في ارتفاع الأداء الأكاديمي مقابل ضعف الأداء الإداري، وهو ما يدل على أن التحويل الرقمي تم توظيفه في الوظائف الأساسية، دون أن يمتد إلى إعادة تشكيل العمليات الإدارية التي تمثل الحلقة الحاسمة في تحويل المدخلات الرقمية إلى نتائج مؤسسية.

- ❑ انخفاض الانحراف المعياري، بالتوازي مع بقاء المتوسط في مستوى متوسط، يشير إلى تجانس إدراكي حول أداء غير مرتفع، وهو ما يعزز فرضية أن المؤسسة لا تواجه تبايناً في التقييم، بل تعاني من استقرار نسبي عند مستوى أداء محدود، الأمر الذي يحد من ديناميكية التحسين.
- ❑ وتتسق هذه النتيجة مع ما تطرحه أدبيات القدرات الديناميكية لدى David Teece، التي تؤكد أن الأثر التنظيمي لا يتحقق بامتلاك التكنولوجيا، بل بقدرة المؤسسة على إعادة توظيفها ضمن بنية تشغيلية متكاملة، كما تتسجم مع طرح Henry Chesbrough الذي يربط القيمة بمدى دمج التكنولوجيا في نموذج العمل.
- ❑ وعليه، فإن النتيجة لا تعكس ضعفاً في التحول الرقمي بحد ذاته، بل تكشف عن قصور في تحويله إلى قدرة تنظيمية وهو ما يفسر بقاء الأداء في المستوى المتوسط رغم توفر بنية رقمية ذات تأثير تفسيري مرتفع.
- ❑ التحول الرقمي في الدراسة قائم من حيث التبني، لكنه محدود من حيث الأثر، بسبب فجوة بين الإمكانيات التكنولوجية والتفعيل الإداري.

تحليل العلاقة السببية بين التحول الرقمي والأداء

المؤشرات الإحصائية للنموذج

البعد	مستوى التأثير	R^2	R
المتطلبات التشريعية	قوي	0.562	0.750
المتطلبات التكنولوجية	قوي	0.551	0.742
المتطلبات الاستراتيجية	متوسط-قوي	0.512	0.715
الثقافة التنظيمية	متوسط	0.474	0.688

□ تشير نتائج الانحدار إلى أن أبعاد التحول الرقمي تمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة نسبياً في تفسير التغير في الأداء، حيث تفسر المتغيرات ما بين (47% – 56%) من التباين، وهي نسبة تُعد قوية في الدراسات الاجتماعية. غير أن هذه القوة التفسيرية، عند قراءتها في ضوء النتائج الوصفية، تكشف عن محدودية في التحويل الفعلي للأثر، إذ لم ينعكس هذا التأثير على رفع مستوى الأداء الكلي إلى مستوى مرتفع.

□ هذا التباين بين قوة التفسير الإحصائي وضعف الأثر العملي النسبي يشير إلى أن العلاقة بين التحول الرقمي والأداء هي علاقة قائمة من حيث الارتباط، لكنها غير مكتملة من حيث التفعيل السببي. فالنموذج الإحصائي يثبت أن التحول الرقمي يفسر الأداء، لكنه لا يضمن أن هذا التفسير يتحول إلى تحسين ملموس، وهو ما يتجلى في بقاء المتوسطات ضمن النطاق المتوسط.

□ اعتماد الدراسة على تصميم مقطعي (Cross-sectional) يحد من القدرة على الجزم بالسببية الكاملة، حيث يمكن تفسير العلاقة أيضًا في الاتجاه العكسي؛ أي أن المؤسسات ذات الأداء الأفضل قد تكون أكثر قدرة على تبني التحول الرقمي، وليس العكس بالضرورة. كما أن الاعتماد على بيانات إدراكية (Perceptual Data) يعزز احتمال وجود تحيز منهجي مشترك (Common Method Bias)، مما قد يؤدي إلى تضخيم معاملات الارتباط.

□ عند تفكيك الأبعاد يلاحظ أن المتطلبات التشريعية والتكنولوجية تمتلك أعلى قوة تفسيرية، وهو ما يدل على أن البيئة التنظيمية والبنية التقنية تمثلان المحرك الأساسي للأداء، إلا أن انخفاض تأثير الثقافة التنظيمية نسبيًا ($R^2 = 0.474$) يشير إلى أن البعد البشري لم يصل بعد إلى مستوى التفاعل المطلوب مع التحول الرقمي، وهو ما يفسر جزئيًا ضعف الأثر على الأداء الإداري.

□ وتتسق هذه النتيجة مع الأدبيات التي تؤكد أن العلاقة بين التحول الرقمي والأداء ليست علاقة مباشرة خطية، بل علاقة مشروطة بعوامل وسيطة، كما تشير إليه أطروحات David Teece ، حيث لا تتحقق القيمة إلا عبر إعادة تشكيل القدرات التنظيمية، وكذلك مع Henry Chesbrough الذي يربط الأثر بمدى دمج التكنولوجيا في العمليات المؤسسية.

□ النموذج الإحصائي يثبت وجود تأثير للتحول الرقمي على الأداء، لكنه يكشف في الوقت ذاته أن هذا التأثير يظل مقيدًا بحدود تفعيل التنظيمي، ولا يرتقي إلى مستوى التحول المؤسسي الكامل.

تحليل الفروق الديموغرافية: هل التحول الرقمي يُدرك بشكل متجانس؟

النتائج الجوهرية

□ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ تعزى إلى:

□ الجنس

□ المؤهل العلمي

□ سنوات الخبرة

□ تشير هذه النتيجة إلى تجانس إدراكي واضح بين أفراد العينة، إلا أن هذا التجانس، عند قراءته في ضوء مستوى الأداء المتوسط، لا يعكس نضجًا في التحول الرقمي بقدر ما يعكس محدودية أثره عبر مختلف المستويات التنظيمية. فغياب الفروق لا يدل على توحد الخبرة الرقمية بقدر ما يشير إلى أن التحول لم يصل إلى درجة تُحدث تمايزًا فعليًا في الإدراك أو الممارسة.

□ يتسق ذلك مع ما أظهرته نتائج الدراسة نفسها، حيث بقي الأداء ضمن المستوى المتوسط، مما يعني أن جميع الفئات—بصرف النظر عن خصائصها—تتقاطع في إدراك حدود الأثر الفعلي للتحول الرقمي، وهو ما يعزز تفسير التجانس بوصفه نتيجة لحالة تنظيمية عامة، لا لتقارب إيجابي في الكفاءة.

□ ومن حيث الربط بالأدبيات، فإن هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Aijini, 2022) التي بينت أن التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية لا يحدث فروقاً واضحة بين الأفراد في مراحله غير الناضجة، نظرًا لكونه يظل محصورًا في إطار تقني عام لا يصل إلى مستوى التمايز المهني.

□ كما تتسجم مع نتائج (Deng et al., 2022) التي أكدت أن الأثر الحقيقي للتحول الرقمي يظهر فقط عندما يتم دمج الممارسات التنظيمية اليومية، وليس عند بقاءه في مستوى البنية أو الأدوات، وهو ما يفسر عدم اختلاف الإدراك بين الفئات في الدراسة الحالية.

□ كذلك، تدعم هذه النتيجة ما أشارت إليه دراسة (الحبيب، 2020)، حيث أظهرت أن غياب التكامل بين الأنظمة الإدارية والثقافة التنظيمية يؤدي إلى توحّد نسبي في التقييمات، نتيجة لعدم وجود تجارب تشغيلية متميزة بين العاملين.

□ أما من زاوية أكثر تحديداً فإن عدم وجود فروق تبعاً لسنوات الخبرة يتقاطع مع ما أشار إليه (Xing, 2009) من أن ضعف تفعيل الممارسات الإدارية يقلل من أثر الخبرة التراكمية، ويجعل الإدراك التنظيمي متقارباً بغض النظر عن مدة الخدمة.

□ التجانس في الإدراك لا يعكس نضج التحول الرقمي بل يدل على أنه لم يصل بعد إلى مستوى يُنتج تمايزاً فعلياً في الخبرة أو الأداء بين الفئات التنظيمية.

مستوى التحول الرقمي داخل المؤسسة

النتائج الجوهرية

المؤشر	القيمة
مستوى التحول الرقمي الكلي	≈ 3.30 (متوسط)
أعلى الأبعاد	المتطلبات التكنولوجية، التشريعية
أدنى الأبعاد	الثقافة التنظيمية

تعكس النتائج أن التحول الرقمي داخل المؤسسة قد تجاوز مرحلة الغياب إلى مرحلة التبني الجزئي، إلا أنه لم يبلغ بعد مستوى التحول المؤسسي المتكامل. فارتفاع الأبعاد المرتبطة بالبنية التكنولوجية والتشريعية يدل على توفر مقومات التحول من حيث الأنظمة والسياسات، غير أن انخفاض بعد الثقافة التنظيمية يكشف عن فجوة حاسمة بين الجاهزية التقنية والاستيعاب المؤسسي.

□ هذا التباين يفسر بقاء التحول الرقمي في مستوى متوسط، إذ تشير بيانات الدراسة إلى أن التكنولوجيا قد أُدخلت كأداة تشغيلية، دون أن تُدمج كمنطق عمل يعيد تشكيل السلوك التنظيمي وآليات اتخاذ القرار. ومن ثم، فإن التحول القائم يمكن توصيفه بدقة بوصفه:

تبنيًا تقنيًا غير مكتمل التحول (Adoption without Institutional Transformation)

□ ويتضح ذلك عند ربط هذه النتيجة بنتائج الأداء، حيث لم يؤدّ توفر البنية الرقمية إلى رفع الأداء الإداري، مما يدل على أن العائق لا يكمن في الموارد، بل في تحويلها إلى ممارسات تنظيمية.

□ وتتسق هذه القراءة مع ما توصلت إليه دراسة (Aijini, 2022) التي أشارت إلى أن المؤسسات التعليمية غالبًا ما تُحقق تقدمًا في البنية الرقمية قبل ترسيخ الثقافة التنظيمية، كما تنسجم مع (Deng et al., 2022) التي تؤكد أن الأثر الحقيقي للتحول الرقمي مشروط باندماجه في العمليات اليومية، وليس بمجرد توفره. كذلك، تدعم (الحبيب، 2020) هذا الاتجاه، حيث تربط محدودية الأثر بغياب التكامل بين الأبعاد التقنية والثقافية.

□ التحول الرقمي في المؤسسة قائم من حيث البنية، لكنه غير ممّأس من حيث الممارسة، وهو ما يحد من قدرته على إحداث أثر أدائي فعلي.

الحكم النقدي الشامل: تفكيك العلاقة بين التحول الرقمي والأداء المؤسسي

- التحول الرقمي: متوسط
- الأداء المؤسسي: متوسط
- القوة التفسيرية: مرتفعة ($R^2 > 0.5$)
- الفروق الديموغرافية: غير دالة

□ تكشف النتائج، في مجموعها، عن نمط تحليلي مركب يتمثل في وجود علاقة إحصائية قوية غير مكتملة التحويل مؤسسيًا. فبينما تؤكد نماذج الانحدار أن التحول الرقمي يمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة للأداء، فإن بقاء كل من مستوى التحول الرقمي والأداء ضمن النطاق المتوسط يدل على أن هذه العلاقة لم تُترجم إلى قيمة مضافة عالية داخل المؤسسة.

□ هذه المفارقة تشير إلى أن التحول الرقمي يعمل كمتغير مفسر على المستوى النظري، لكنه يظل محدود الأثر على المستوى التطبيقي، نتيجة غياب التكامل بين الأبعاد التكنولوجية والإدارية والثقافية. ويعزز هذا التفسير غياب الفروق الديموغرافية، الذي يدل على أن هذه الحالة لا تعكس تباينات فردية، بل تمثل نمطًا تنظيميًا عامًا مستقرًا يعكس حدود التحول القائم.

□ وعليه، فإن الدراسة لا تشير إلى فشل التحول الرقمي، بل إلى بقاءه ضمن مرحلة انتقالية غير مكتملة، حيث تم تحقيق التبني التقني دون الوصول إلى إعادة تشكيل حقيقية لمنطق العمل المؤسسي.

□ وتتسق هذه النتيجة مع ما تطرحه أدبيات القدرات الديناميكية لدى David Teece، التي تؤكد أن القيمة التنظيمية تتحقق عبر إعادة توظيف الموارد داخل بنية متكاملة، كما تتسجم مع طرح Henry Chesbrough الذي يربط الأثر بمدى دمج التكنولوجيا في نموذج العمل، لا مجرد استخدامها.

□ تكشف الدراسة أن التحول الرقمي داخل المؤسسة لا يعاني من نقص في الموارد أو البنية، بل من محدودية في التكامل المؤسسي، حيث بقي تأثيره محصورًا في مستوى التبني التقني دون أن يتحول إلى قدرة تنظيمية قادرة على إعادة تشكيل الأداء. وعليه، فإن التحدي لم يعد في "تطبيق التحول الرقمي"، بل في "إدارته كمنظومة متكاملة".



جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم المحاسبة

أثر الذكاء الاصطناعي في التدقيق المبني على المخاطر: الدور
الوسيط لجودة التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

**The Impact of Artificial Intelligence on Risk-
Based Auditing: The Mediating Role of Audit
Quality at Jordanian Commercial Banks**

إعداد:

مرح فراس محمد النصور

إشراف:

الدكتور: يسام خليل بقله

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة في جامعة
العلوم الإسلامية العالمية"

تاريخ المناقشة: 2022/9/6 – عمان

مستوى تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي

النتائج الجوهرية

المتوسط	الانحراف	المستوى	البعد
4.11	0.48	مرتفع	النظم الخبيرة
3.89	0.57	مرتفع	الشبكات العصبية
3.90	0.59	مرتفع	الخوارزميات الجينية
3.99	0.59	مرتفع	الوكلاء الأذكاء
3.97	0.46	مرتفع	الذكاء الاصطناعي (كل)

□ تكشف النتائج عن مستوى مرتفع من تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل البنوك التجارية، غير أن هذا الارتفاع لا يعكس تجانساً في عمق التوظيف بقدر ما يعكس تفاوتاً وظيفياً بين الأبعاد. فالتفوق النسبي للنظم الخبيرة (4.11) يشير إلى اعتماد المؤسسات على التطبيقات الأكثر تقليدية واستقراراً، في حين بقيت الأبعاد الأكثر تقدماً—مثل الشبكات العصبية والخوارزميات الجينية—ضمن مستويات أقل نسبياً من حيث التأثير الفعلي.

□ هذا التباين يعكس نمطاً واضحاً من التبني الانتقائي للتكنولوجيا، حيث يتم توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة التشغيلية في إطار النظم القائمة، دون أن يصل إلى مستوى إعادة تشكيل التحليل المالي أو إدارة المخاطر بصورة جذرية. وبذلك، فإن ارتفاع المتوسط العام لا يعبر عن نضج تحليلي متكامل، بل عن انتشار تقني غير متوازن يركز على الأدوات الأكثر سهولة وتطبيقاً.

□ وتتسق هذه النتيجة مع ما تشير إليه الأدبيات الحديثة، حيث تؤكد دراسة (Kruse et al., 2019) أن المؤسسات تميل إلى تبني التطبيقات الأقل تعقيداً في المراحل الأولى، كما توضح (Law & Shen, 2020) أن التحول الحقيقي لا يتحقق بمجرد الاستخدام، بل بمدى إعادة توظيف التكنولوجيا داخل نموذج العمل.

فعالية التدقيق المبني على المخاطر: نضج رقابي أم أثر تراكمي؟

النتائج الجوهرية

المؤشر	المستوى	الانحراف	المتوسط
التدقيق المبني على المخاطر	مرتفع	0.54	3.95

□ تعكس النتائج مستوى مرتفعاً من فعالية التدقيق المبني على المخاطر، إلا أن هذا الارتفاع لا يمكن تفسيره باعتباره نتاجاً مباشراً لتطبيق الذكاء الاصطناعي فقط، بل يعكس تراكمًا مؤسسيًا سابقًا في نظم الرقابة والتدقيق. فالمؤسسات المصرفية، بحكم طبيعتها التنظيمية، تمتلك بنية رقابية متقدمة، مما يجعل الذكاء الاصطناعي عاملاً معززاً وليس منشئاً للأداء.

□ وعليه، فإن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والتدقيق لا ينبغي فهمها بوصفها علاقة تأسيس، بل علاقة تعزيز وتحسين دقة، حيث يساهم الذكاء الاصطناعي في رفع جودة التنبؤ بالمخاطر، دون أن يكون المصدر الوحيد لكفاءة التدقيق.

□ وتتسق هذه النتيجة مع (Al-Sayyed et al., 2021) التي تربط الذكاء الاصطناعي بتحسين جودة الأدلة، وكذلك مع (Balooshi, 2018) التي تؤكد أن التدقيق المبني على المخاطر يعتمد على منظومة متكاملة من الأدوات والإجراءات.

تحليل العلاقة المباشرة: هل كل أبعاد الذكاء الاصطناعي متساوية التأثير؟

النتائج الجوهرية

المتغير	النتيجة	Sig	Beta
النظم الخبيرة	غير دال	0.463	0.087
الشبكات العصبية	دال	0.007	0.314
الخوارزميات الجينية	دال	0.006	0.270
النموذج الكلي	قوي	Sig = 0.000	$R^2 = 0.506$

□ تكشف نتائج الانحدار عن وجود تأثير معنوي للذكاء الاصطناعي على التدقيق المبني على المخاطر، إلا أن هذا التأثير يتسم بعدم التجانس بين الأبعاد. فبينما أظهرت الشبكات العصبية والخوارزميات الجينية تأثيرًا معنويًا واضحًا، لم يظهر للنظم الخبيرة تأثير دال، رغم كونها الأكثر استخدامًا.

□ هذه النتيجة تكشف مفارقة تحليلية مهمة، مفادها أن الانتشار لا يعادل التأثير، وأن القيمة الحقيقية للذكاء الاصطناعي تنبع من قدرته على التحليل المتقدم وليس من مجرد استخدامه في التطبيقات التقليدية.

□ وبذلك، فإن الأثر الفعلي يرتبط بالأدوات القادرة على معالجة البيانات المعقدة واستخراج الأنماط، وهو ما يتسق مع (Milojevic & Redzepagic, 2021) التي تؤكد أن القيمة التحليلية هي جوهر الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي.

تحليل الدور الوسيط: إعادة تفسير العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والتدقيق

النتائج الجوهرية

المؤشر	القيمة
R	0.690
R ²	0.469
Sig	0.000
الوساطة	موجودة

□ تكشف نتائج تحليل المسار أن تأثير الذكاء الاصطناعي لا ينتقل مباشرة إلى التدقيق المبني على المخاطر، بل يمر عبر جودة التدقيق كمتغير وسيط، وهو ما يعيد صياغة طبيعة العلاقة من كونها علاقة مباشرة إلى علاقة تحويلية متعددة المراحل.

□ فالتكنولوجيا هنا لا تنتج القيمة بشكل مباشر، بل تعمل كمدخل يتم إعادة تشكيله داخل البنية التنظيمية عبر جودة التدقيق، مما يعني أن الأثر النهائي يعتمد على قدرة النظام الرقابي على استيعاب التكنولوجيا وتفعيلها.

□ وتتسق هذه النتيجة مع (Aziz & Dowling, 2019) التي تؤكد أن الذكاء الاصطناعي يعزز جودة القرار، وليس القرار ذاته، وكذلك مع (Fiordelisi, 2021) التي تربط الأداء بجودة الأنظمة الرقابية.

الحكم النقدي الشامل: من التأثير التقني إلى التحويل المؤسسي

التركيب الإمبريقي

المؤشر	الحالة
الذكاء الاصطناعي	مرتفع
التدقيق	مرتفع
العلاقة	قوية
الوساطة	موجودة

□ تكشف النتائج عن نموذج تفسيري متقدم، حيث لا يُفهم أثر الذكاء الاصطناعي بوصفه تأثيرًا مباشرًا، بل بوصفه عملية تحويل تمر عبر جودة التدقيق. فالعلاقة بين التكنولوجيا والأداء ليست خطية، بل مشروطة بوجود آلية تنظيمية وسيطة قادرة على استيعاب المدخلات التقنية وتحويلها إلى نتائج عملية.

□ كما أن التفاوت بين استخدام الأبعاد وتأثيرها يدل على أن القيمة لا ترتبط بدرجة الاستخدام، بل بعمق التكامل التحليلي، وهو ما يميز هذه الدراسة عن الطرح التقليدي الذي يفترض علاقة مباشرة بين التكنولوجيا والأداء.

□ إن الدراسة لا تقدم دليلًا على استقلالية الذكاء الاصطناعي كعامل تأثير، بل تؤكد أن أثره يظل مشروطًا بالبنية التنظيمية التي يعمل من خلالها، مما ينقل التحليل من مستوى "التبني التقني" إلى مستوى "التحويل المؤسسي".

المقارنة النقدية بين الرسالتين: من التبني التقني إلى التحويل المؤسسي

الرسالة الثانية	الرسالة الأولى	البعد
مرتفع (≈ 3.97)	متوسط (≈ 3.30)	مستوى المتغير المستقل
مرتفع (≈ 3.95)	متوسط (≈ 3.31)	مستوى الأداء/المتغير التابع
مرتفعة (< 0.5)	مرتفعة (< 0.5)	القوة التفسيرية (R^2)
مباشرة + وسيطة	مباشرة	طبيعة العلاقة
غير محور رئيسي	غير دالة	الفروق الديموغرافية
أثر متحقق عبر وسيط	أثر محدود	النتيجة العامة

□ تكشف المقارنة بين الدراستين عن اختلاف نوعي في طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا والأداء، رغم تشابه المؤشرات الإحصائية العامة. ففي الرسالة الأولى، يظهر التحول الرقمي كمتغير يمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة، إلا أن هذا التأثير لم ينعكس على مستوى الأداء، الذي بقي ضمن النطاق المتوسط، مما يدل على وجود فجوة بين التبنى التقني والتفعيل المؤسسي.

□ تظهر الرسالة الثانية نموذجًا أكثر تطورًا، حيث لا يقتصر التحليل على العلاقة المباشرة، بل يتضمن دورًا وسيطًا لجودة التدقيق، وهو ما أتاح تفسير كيفية انتقال الأثر من الذكاء الاصطناعي إلى الأداء الفعلي. وبالتالي، فإن ارتفاع مستوى الأداء في الدراسة الثانية لا يُعزى فقط إلى قوة التكنولوجيا، بل إلى وجود آلية تنظيمية قادرة على تحويل هذا الأثر.

□ إن الاختلاف بين الدراستين لا يكمن في قوة العلاقة الإحصائية، بل في بنية النموذج التفسيري؛ حيث تعكس الرسالة الأولى نموذجًا مباشرًا غير مكتمل، بينما تقدم الرسالة الثانية نموذجًا تفسيريًا متعدد المستويات، يدمج بين المتغيرات التقنية والتنظيمية.

□ غياب الفروق الديموغرافية في الرسالة الأولى يعزز فكرة أن محدودية الأثر تمثل حالة تنظيمية عامة، في حين أن تركيز الرسالة الثانية على الوساطة يكشف أن تحقيق الأثر لا يرتبط بخصائص الأفراد، بل بوجود بنية مؤسسية قادرة على الاستيعاب والتفعيل.

الربط النظري المقارن

- تعكس الرسالة الأولى ما تشير إليه أدبيات David Teece حول أن امتلاك الموارد لا يكفي دون إعادة توظيفها حيث بقي التحول الرقمي في مستوى الإمكانيات غير المستثمرة.
- في حين تتسق الرسالة الثانية مع منطق Henry Chesbrough، الذي يؤكد أن القيمة تتحقق من خلال دمج التكنولوجيا داخل العمليات، وهو ما تجسد في دور جودة التدقيق كمتغير وسيط.

الحكم التحليلي المقارن

- الرسالة الأولى تكشف حدود التحول الرقمي عند مستوى التبني، بينما توضح الرسالة الثانية شروط تحوله إلى أثر فعلي عبر وسيط تنظيمي.

□ تكشف المقارنة بين الدراستين أن التحدي في توظيف التقنيات الحديثة داخل المؤسسات لا يكمن في مستوى تبنيها، بل في قدرتها على التحول إلى ممارسات تنظيمية متكاملة. فبينما أظهرت الرسالة الأولى أن التحول الرقمي، رغم قوته التفسيرية، بقي محصورًا ضمن مستوى الإمكانيات غير المستثمرة، قدمت الرسالة الثانية نموذجًا أكثر نضجًا، حيث تم تفعيل أثر التكنولوجيا من خلال وسيط تنظيمي تمثل في جودة التدقيق.

□ إن القيمة المؤسسية للتكنولوجيا لا تنشأ من استخدامها بحد ذاته، بل من قدرتها على المرور عبر بنية تنظيمية قادرة على إعادة تشكيلها وتحويلها إلى نتائج قابلة للتطبيق. ومن هذا المنطلق، فإن الانتقال من “التبني التقني” إلى “التحول المؤسسي” لا يتحقق بإدخال التكنولوجيا، بل بإعادة بناء العلاقة بينها وبين العمليات والقرارات داخل المنظمة.

شكرا لكم